

# التوريق البنكي

## أداة لجلب السيولة و تحقيق الربح.

### أ. نصيرة دردر

أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس،  
جامعة - بومرداس.

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التوريق البنكي مع الإشارة إلى واقع التوريق على مستوى البنوك الجزائرية. لهذه الأداة المالية عدة مزايا أهمها مساعدة البنوك على جلب السيولة لتوسيع حجم نشاطها وبالتالي زيادة حجم الأرباح المحققة. لذلك تبحث هذه الورقة في كيفية الإدماج الفعلي لهذه الأداة في الجزائر و العمل على إزالة المعوقات التي تحول دون ذلك.

### Résumé:

Cette étude a pour objectif de mettre en lumière la notion relative à la titrisation bancaire, tout en s'intéressant à la réalité de cette technique au sein de la banque algérienne.

La technique en question se caractérise par divers avantages, elle offre notamment la possibilité de disposer d'une liquidité immédiate lui permettant d'accroître son volume d'activité et de réaliser ainsi des revenus considérables.

Ce papier vise à repérer les dysfonctionnements qui empêchent l'adoption de cette technique par la banque algérienne et de tracer ainsi les changements fondamentaux qui permettent la mise en place d'un véritable marché de la titrisation en Algérie.

المصطلحات الأساسية : التوريق، مؤسسات التصنيف الائتماني، مؤسسة التوريق، سوق رأس المال.

تتميز أصول البنوك بدرجة سيولة متفاوتة، فمنها ما يمكن إعطاءه الصيغة السائلة بسهولة وذلك بمجرد التنازل عنها في شكلها الأصلي. مثال ذلك سندات الخزينة.

بالموازاة نجد أصول أخرى، تحمل شكل قروض للأفراد و المؤسسات، تتميز بدرجة سيولة منخفضة إذ لا يمكن

التنازل عنها في شكلها الأصلي. هذا النوع من القروض يحد من القدرة التنافسية للبنك، حيث يؤدي إلى تجميد الأموال و بالتالي انخفاض نسبة دوران رأس مال هذه المؤسسة.

سعيًا منها لتجنب هذه الآثار السلبية، لجأت البنوك للتنازل على هذه الأصول باستعمال تقنية تعرف بالتوريق أو التسديد.<sup>1</sup>

تهدف هذه الورقة إلى دراسة التوريق البنكي من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي: ما هي معوقات التوريق البنكي في الجزائر و ما هي سبل إيجاد سوق توريق فعال؟

للإجابة على هذا التساؤل، سنحاول في بداية الأمر التعرف على مفهوم التوريق، مراحل و دوافع تبني البنوك لهذه التقنية، ثم ننتقل لعرض المنافع الاقتصادية لعملية التوريق، يلي ذلك الإشارة لواقع التوريق البنكي في الجزائر مع إبراز أهم معوقاته و السبل التي من شأنها الدمج الفعلي للتوريق على مستوى البنوك الجزائرية.

## 1/ مفهوم التوريق البنكي:

مصطلح التوريق، بصفة عامة، هو تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول بهدف الحصول على السيولة.

تتم عملية التوريق من خلال جمع مجموعة من الديون الغير سائلة و المتجانسة و وضعها في شكل سندات تتميز بدرجة عالية من السيولة و تتداول في سوق رأس المال.

يشترط في الأصول الممكن توريقها أن تكون مضمونة. هذا الضمان ممكن أن يحمل عدة أشكال نذكر منها العقارات و التأمينات.

يمكن لمفهوم التوريق أن يرتبط بالمؤسسة الغير مالية التي ترغب في تنويع مصادر تمويلها، كما يمكن أن يرتبط بالبنوك التي تسعى لتوفير السيولة. في الحالة الثانية هذه، نكون بصدد التطرق للتوريق البنكي. موضوع هذه الورقة .

ظهر مفهوم التوريق في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات عندما سمحت لصناديق الادخار<sup>2</sup> بتوريق قروضها الرهنية لفائدة هيئة عمومية تصدر، مقابل محفظة القروض، سندات عمومية يكتب فيها الوسطاء الماليين. عائد هذه السندات يكون من تسديد زبائن صناديق الادخار لديونهم .

ابتداء من 1983، عرف سوق التوريق في الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا ناتج عن دخول البنوك لهذه السوق، حيث تنوعت القروض البنكية الممكن توريقها لتشمل بذلك عدة أنواع جديدة نذكر منها: قروض الإيجار، قروض الاستهلاك، قروض الاستثمار، قروض البطاقات الائتمانية...

بالنسبة للدول الأوروبية، فمع بداية الثمانينات، و نتيجة لظاهرة التحرير المصرفي و تطور أسواق رأس المال، عرفت الوساطة المالية تغيرا جذريا برزت على إثره الوساطة الحديثة و ذلك على حساب الوساطة التقليدية. للإشارة فان الوساطة الحديثة تتميز بارتباطها الوثيق بأسواق رأس المال. باشتداد المنافسة عملت البنوك الأوروبية على استعمال أدوات مالية جديدة تضمن لها الربح وبالتالي البقاء. من بين هذه الأدوات التي تم اللجوء إليها نذكر التوريق البنكي المستوحى من التجربة الأمريكية.

رغم التطور الكبير الذي عرفه هذا المفهوم في أوروبا إلا انه لا يقارن بما سجل في سوق التوريق الأمريكية. ففي

سنة 1996 قدرت معاملات سوق التوريق الأمريكي ب2000 مليار دولار مقابل 200 مليار فرنك لسوق التوريق الأوروبية (plihon, 1998)

## 2/ خطوات عملية التوريق:

من خلال الشكل رقم 1 ممكن أن نلخص أهم مراحل عملية التوريق فيما يلي:

### - بيع الأصول:

في هذه المرحلة يبيع البنك بعض من أصوله المضمونة لمؤسسة التوريق و هي منشأة وجدت لغرض شراء هذه الأصول حتى تخرج من الذمة المالية للبنك.<sup>3</sup> عملية البيع هذه تأتي بعد تحقق البنك من جدوى التوريق و المقارنة بين تكلفة التمويل عن طريق التوريق و بين جميع مصادر التمويل المتاحة في سوق رأس المال و أيضا بعد وضع الهيكل الإداري و الفني لعملية التوريق و إعداد نماذج العقود و المستندات المطلوبة.

بيع هذه الأصول يكون بعد تقدير مؤسسة التصنيف الائتماني للمخاطر المرتبطة بالسندات المصدرة من قبل مؤسسة التوريق.

### - تحويل الأصول:

في هذه المرحلة، يتم تحويل الأصول بضماناتها إلى سندات ثم إصدارها بقيمة تعادل قيمة الديون محل التوريق للحصول على السيولة عن طريق بيعها للمستثمرين.

لضمان نجاح عملية التوريق فإن البنك غالبا ما يلجأ لتأمين القروض المورقة لدى شركات تأمين ذات وزن للحصول على أحسن تقييم من قبل مؤسسة التصنيف الائتماني<sup>4</sup>

مؤسسة التوريق أو المؤسسة المالية الوسيطة<sup>5</sup> تتولى عملية الإصدار، و تقوم باتخاذ جميع اجراءاته نيابة عن البنك الراغب في توريق أصوله، مقابل اجر أو عمولة يحددها الاتفاق بين الطرفين على أساس عقد الوكالة باجر.

إصدار و تداول هذه السندات يعطي فرصة لجهات متعددة تملك سيولة ضخمة ولكن ذات طبيعة غير تمويلية بالأساس مثل شركات التأمين و صناديق المعاشات أن تساهم في عملية التنمية من خلال تمويل المشروعات المختلفة للبنوك.

#### - سداد قيمة الأصول للبنك:

بعد بيع السندات الناتجة عن عملية التوريق، تستخدم مؤسسة التوريق السيولة المتحصل عليها لسداد قيمة الأصول المتنازل عنها للبنك.

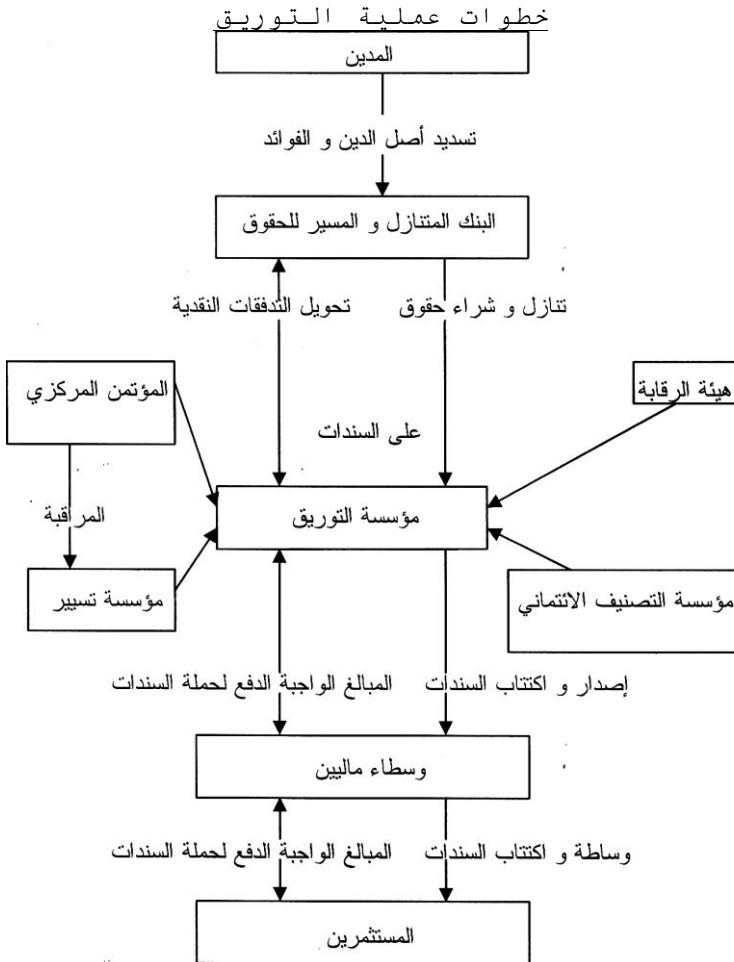
يستعمل هذا الأخير السيولة الناتجة إما لشراء حقوق أخرى ذات خصائص مختلفة من حيث المخاطر، المعدل، الأجل.. الخ، أي أن البنك في هذه الحالة يقوم باستبدال الدين الأصلي مقابل دين جديد، أو لغرض تمويل عناصر من الأصول دون اللجوء لاستعمال أمواله.

#### - تسديد الفوائد للمستثمرين:

تتولى مؤسسة مالية وسيطة دفع حقوق حملة السندات و ذلك بعد تحصيلها، حيث تكون فوائد هذه السندات متوافقة مع فوائد الدين الأصلي.

حماية مصالح المستثمرين هي مهمة المؤتمن المركزي على السندات، و هو مؤسسة مالية وسيطة، تحتفظ بالوثائق و الضمانات المتعلقة بالسندات، إلى جانب الإشراف على مؤسسة التسيير المكلفة باستثمار و إدارة الأصول محل التوريق و يكون ذلك مقابل اجر.

الشكل رقم 1:



Source: Crédit Agricole de Lyon  
[http://www.titrisation.calyon.com/navig/0,2158,s6\\_l1\\_d0\\_r729,00.html](http://www.titrisation.calyon.com/navig/0,2158,s6_l1_d0_r729,00.html)

## 3/ دوافع عملية التوريق:

- من أهم العوامل التي تدفع بالبنك لاستعمال تقنية التوريق نذكر ما يلي:
- تنوع مصادر إعادة تمويل البنك و التي تقتصر عادة على اللجوء للسوق النقدي.
  - الحصول على السيولة من خلال إخراج الأصول غير السائلة من الذمة المالية للبنك.
  - الحصول على عوائد في المدى القصير عوض انتظار مدة اهتلاك القرض
  - توجيه السيولة الناتجة عن التوريق لاستثمارات أخرى تعود على البنك بالربح عوض تركها مجمدة.
  - تدر عوائد ثابتة على شكل عمولات لفائدة البنك المستعمل للتوريق نظير متابعته للمدينين.
  - تساعد تقنية التوريق البنك على احترام القواعد الاحترازية من خلال تحسين وضعية نسبة السيولة و نسبة رأس المال.
  - التقليل من مخاطر القرض لان المستثمر هو من سيتحمل مخاطر الأصول محل التوريق.
  - تقدير القيمة السوقية للقرض البنكية.

## 4/ المنافع الاقتصادية للتوريق:

- النتائج الايجابية للتوريق البنكي لا تنعكس فقط على البنوك و إنما على الاقتصاد ككل، ويمكن تلخيص المنافع الاقتصادية لعملية التوريق فيما يلي:
- توسيع حجم الأعمال الخاص بالبنوك عن طريق ضمان نسبة عالية لدوران رأس المال.
  - تقليل مخاطر الائتمان من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.
  - تنشيط سوق رأس المال بصفة عامة و سوق تداول السندات بصفة خاصة و ذلك من خلال تعبئة الأصول المورقة و تنويع المعروض فيها من منتجات مالية
  - تحسين بنية المعلومات في السوق.
  - اتساع سوق الديون من خلال جذب مجموعة كبيرة من المستثمرين.

- تنشيط القطاعات الاقتصادية القابلة ديونها للتوريق.

## 5/التوريق في الجزائر:

لما نتساءل عن التوريق البنكي في الجزائر يعود بنا الأمر حتما للقانون رقم 06-05 الصادر في 20 فبراير 2006 و المتضمن توريق القروض الرهنية.

يهدف هذا القانون لتحديد الإطار القانوني لتحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية.

يقتصر دور مؤسسة التوريق في الجزائر، حسب ذات القانون، على شراء القروض التي تمنح من طرف المؤسسات المتنازلة في إطار تمويل السكن دون سواها.

تدخل القروض المتنازل عنها في الذمة المالية لمؤسسة التوريق بمجرد أن تصبح عملية التوريق فعلية مع ضرورة نقل الضمانات و التأمينات المتعلقة بالقروض لمؤسسة التوريق.

رغم وجود هذا النص القانوني إلا أن التطبيق الفعلي لتقنية توريق القروض ما يزال يندرج ضمن المشاريع المستقبلية لمؤسسة إعادة التمويل الرهني.

هذا القانون يتعلق فقط بقطاع السكن مع إهماله لباقي القطاعات. الأخرى، رغم أن هذه التقنية هي أداة فعالة يمكن تطبيقها على تلك الديون الممنوحة من قبل البنوك العمومية لصالح المؤسسات العمومية. ضمان هذه القروض من طرف الخزينة العمومية يسهل عملية إخراج هذه الديون من الذمة المالية للبنوك التجارية العمومية. بهذه الطريقة يمكن خلق منتوجات ادخارية في السوق، إلى جانب تحسين نسبة رأس المال إلى الالتزامات.

الأزمة المالية التي يشهدها العلم حاليا و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي أزمة توريق. فعلى الجزائر ألا تأخذ هذا كمرجع و تلغي إمكانية دمج هذه



التقنية على مستوى بنوكها. لكن على الجزائر استخلاص الدروس و الاستفادة منها لغرض تجنب مثل هذه المشاكل. من أهم ما يجب الإشارة إليه هو أن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية لا يعود لتقنية التوريق بحد ذاتها، و إنما لسوء استعمالها وذلك للتساهل في منح القروض و عدم طلب ضمانات كافية.

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت أولا بتوريق القروض الرهنية ثم توسعت بعد ذلك لتشمل أنواع أخرى من القروض. لكن بالنسبة للجزائر ممكن التفكير في وضع إطار قانوني واسع لعملية التوريق بحيث تشمل أشكال متنوعة من القروض إضافة للقروض الرهنية. فالاستفادة من تجربة من سبقنا في هذا المجال مع الأخذ بعين الاعتبار لواقع الاقتصاد الجزائري تسمح باختصار الوقت و الاستفادة من إيجابيات التوريق مع تجنب المشاكل التي وقعت فيها هذه الدول.

فمثلا وعلى ضوء الأزمة المالية الحالية ينبغي على الجزائر أن تركز في إطارها القانوني على جانب مخاطر التوريق و تعمل على فرض ما يحد من مخاطرها و يحدد من يحق له من المستثمرين الدخول في دورة التوريق الواسعة'. أما بالنسبة للبنوك فهي مجبرة على رسم سياسة ائتمانية تحدد بناءا على معايير اقتصاد سوق من يحق له الاستفادة من قروضها.

لعملية التوريق انعكاسات ايجابية على كل من البنوك و الاقتصاد. فبالنسبة للبنوك يؤدي التوريق إلى رفع كفاءة دورتها المالية و الإنتاجية و بالتالي رفع قدرتها التنافسية.

من أهم إيجابيات عملية التوريق على الاقتصاد أنها تدفع بهذا الأخير إلى الاعتماد بصورة اكبر على أسواق

المال كبديل أفضل في تمويل المشاريع من القروض البنكية.

تعاني الجزائر من الغياب الكلي لسوق التوريق البنكي، فرغم وجود الإطار القاني الذي يعود ل2006، إلا أن تطبيق هذه التقنية لا يزال يندرج في إطار الآفاق المستقبلية للمنظومة المصرفية الجزائرية.

لضمان تبني هذه التقنية بنجاح لبد من:

- تفعيل دور سوق رأس المال في الجزائر، إذ لا يمكن أن نتصور وجود توريق بنكي في اقتصاد يميز بوجود سوق مالي في مرحلة الإنشاء. إيجاد سوق للتوريق مرهون بوجود سوق مالي فعال مع التركيز على إيجاد بورصة نشطة في مجال السندات

- دور البنوك يجب أن يتعدى دور الوساطة التقليدية الى الوساطة الحديثة

- ضرورة تقوية الرقابة داخل البنوك

- ضرورة إيجاد شركات لتقييم الأصول

- تفعيل دور شركات التأمين لتحسين نوعية الأصول المورقة

- إيجاد شركات التصنيف الائتماني

- إنشاء قاعدة معلومات للاستعلام عن كل العملاء

- القانون رقم 06-05 الصادر في 20 فبراير 2006 و المتضمن  
توريق القروض الرهنية .
- الأهرام الاقتصادي، التوريق يجدد نشاطه في الموقع  
(www.esgmarkets.com)
- الشروق اليومي، العدد 2421 المؤرخ في 2008/10/05
- Revue Suisse Algérie, revue de la chambre de commerce  
et d'industrie Suisse-Algerie, n°14 mai 2006.
- Bernet-Rollande, Principes de technique bancaire, 24  
édition, Dunod, 2006.
- Bulletin de la Banque de France n°48, décembre 1997.
- Plihon D « les banques : nouveaux enjeux, nouvelles  
stratégies » la documentation française, paris, 1998.
- Bulletin du FMI, volume 36, numéro 12, octobre 2007
- Bulletin du FMI, volume 37, numéro 2, février 2008
- Greenbaum S.I. and A. V. Thakor, *Contemporary Financial  
Intermediation*, Dryden Press, Harcourt Brace College  
Publishers, Florida 1995.
- Rose H., "La titrisation : un concept porteur de  
valeur", *Les Echos*, l'Art de la finance, 29-30 mai,  
1998.
- Crédit Agricole de Lyon  
([http://www.titrisation.calyon.com/navig/0,2158,s6\\_l1\\_d0\\_r729,00.html](http://www.titrisation.calyon.com/navig/0,2158,s6_l1_d0_r729,00.html))

## الهوامش :

<sup>1</sup> Securitization.

<sup>2</sup> saving institutions

القروض التي تم توريقها لا تظهر على مستوى اصول ميزانية البنك،  
لكن فيه تدفقات نقدية مرتبطة<sup>3</sup> باهلاك الدين تسجل في خارج  
الميزانية .

<sup>4</sup> التقييم المراد الوصول اليه من طرف البنك هو من النوع AA

<sup>5</sup> تعرف هذه المؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية ب special  
purpose vehicle (SPV)

كما تعرف في فرنسا ب les fonds communs de créances (FCC)